



المركز العربي لتطوير
حكم القانون والنزاهة



الجمهورية التونسية
وزارة التجارة والصناعات التقليدية

مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

برعاية السيد رضا بن مصباح
وزير التجارة والصناعات التقليدية

ورشة عمل
"تطوير وإصلاح القوانين التجارية في تونس"

الورقة الخلفية

تونس - فندق رمادة بلازا قمرت
21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية



ورشة عمل "تطوير وإصلاح القوانين التجارية في تونس" - ورقة خلفية

ينظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعات التقليدية وبدعم من مبادرة الشراكة الشرق اوسطية (MEPI)، ورشة عمل حول موضوع " تطوير وإصلاح القوانين التجارية في تونس" وذلك يوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 في فندق رمادة بلازا قمرت.

تمثل ورشة العمل هذه محطة بارزة في مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي ينفذه المركز ضمن حملة التوعية الهادفة الى تطوير البيئة القانونية للاعمال في الدول العربية والذي اختيرت فيه كل من تونس ولبنان واليمن والامارات العربية المتحدة كدول نموذجية.

ويشرف على تنفيذ هذا المشروع في تونس فريق من الخبراء يتكون من :

- محمد بن فرج، مكلف بمهمة بديوان السيد وزير التجارة/ كاتب وطني ومنسق الفريق الوطني.
- لطفي بوزيان، أستاذ جامعي في الاقتصاد/ مستشار اقتصادي.
- أحمد الورفلي، قاضي باحث بمركز الدراسات القضائية والقانونية/ مستشار قانوني.
- رشدي المحمدي، النائب الأول لرئيس مجلس المنافسة/ مساعد وطني.
- خليفة التونكتي، مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية بوزارة التجارة/ مساعد وطني.

خلفية المشروع

في ظل تنامي العولمة وتعقيدات أساليبها، تواجه مسيرة التنمية في الدول العربية تحديات كبيرة تتطلب منها تحسين اقتصاداتها بقوانين عصرية تنسجم مع القوانين الدولية المؤثرة في نشاطها التجاري وتتلائم في الوقت نفسه مع متطلبات التنمية الاقتصادية المحلية للبلدان العربية.

وكانت الجمهورية التونسية قد انخرطت بورشة إصلاحات شملت أوجه عديدة من النشاطات لتحسين بيئة الاعمال فيها بما يعزز مناخ الإستثمار في تونس ويدعم تنافسية الإقتصاد.

أهداف الورشة

تندرج هذه الورشة ضمن العمل الساعي الى رفع مستوى المعرفة لدى الجهات المعنية لناحية تحسين الاقتصاد التونسي وتدارس مسارات الإصلاحات الممكنة للقوانين التجارية لمواجهة التحديات والمنافسة في الاسواق الخارجية.

ورشة عمل "تطوير وإصلاح القوانين التجارية في تونس" - ورقة خلفية

وتهدف بشكل خاص الى تفعيل مشاركة القطاع الخاص في نشاطات إصلاح البيئة القانونية التجارية في تونس عن طريق تعزيز التواصل بين اصحاب المصالح الرئيسيين في قطاع الاعمال والخبراء القانونيين والمعنيين بوضع السياسات في القطاع العام.

مجريات الورشة واهم محاورها

تُعقد الورشة على شكل جلسة حوار (panel de discussion) من الساعة العاشرة صباحاً الى منتصف النهار ويشرف عليها السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية. وستضم كافة الجهات المعنية بموضوع تحديث القوانين التجارية في تونس من:

- واضعي السياسات في القطاع العام
- ممثلي قطاع الأعمال والكوادر المهنية
- قضاة ومحامين واكاديميين
- ممثلي قطاع الاعلام

في هذه الجلسة، سوف تطرح مجموعة من العناوين والأفكار تتناول حاجات التحديث في ظل واقع القوانين التجارية في تونس. وستناقش آليات تعزيز البيئة القانونية للأعمال ودور مختلف الأطراف والتنسيق المطلوب فيما بينها بالارتكاز الى استنتاجات وتوصيات وردت في التقرير الوطني المنجز من قبل فريق الخبراء الوطني بهدف الاستفادة من ملاحظات المشاركين وتبني نتائج أعمال الخبراء والبناء عليها في برنامج المشروع للمرحلة المقبلة. كما سيعرض تقدم إنجاز المرحلة الثانية من المشروع المخصصة لدراسة قانون وسياسة المنافسة والتوصيات الأولية للدراسة.

نأمل تجاوبكم مع الدعوة الى المشاركة في اعمال هذه الورشة وإثرائها بأرائكم القيمة.